

Distr.: General
2 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية:
"تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر
والجوع وفي التنمية والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



بيان

مقدمة

خلال الأزمة الاجتماعية الراهنة التي تسببت في حدوثها الأزمات الاقتصادية والبيئية، يمر عالمنا بمرحلة انتقالية. وتشعر المرأة على وجه الخصوص بالأثر السلبي المباشر لهذه الأزمة، إذ أنها أثرت عليها أكثر من غيرها.

وتشارك المرأة في جميع أنحاء العالم في جميع مستويات الاقتصاد - من توفير الضروريات الأساسية لأسرتها (الغذاء والماء والوقود والرعاية الصحية) إلى بناء المجتمعات المحلية وإدارة الأعمال التجارية. فالنساء يعملن ناظرات للأحراج ومزارعات ومديرات للأراضي وقائدات للمجتمعات المحلية وباحثات وزعيمات سياسيات ومصممات للتكنولوجيا ومباشرات للأعمال الحرة.

وتعيد المرأة استثمار جزء أكبر بكثير من دخلها في مجتمعاتها المحلي وتضطلع باستثمارات مهمة. ولكن، نظرا لعدم المساواة بين الجنسين لأسباب اجتماعية وثقافية، لا تزال مهارات المرأة ومساهماتها غير معترف بها في كثير من الأحيان. ويتحقق تمكين المرأة بالاعتراف بأدوارها وتعزيز تلك الأدوار في كل من الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية.

وبمناسبة اليوم الدولي للقضاء على الفقر (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)، قال الأمين العام إن المرأة لها دور بالغ الأهمية في معالجة الجوع وسوء التغذية والفقر، والمساهمة في الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي، ولكنها لا تحظى بالوصول إلى الفرص والموارد على قدم المساواة. ولا يمكن تمكين المرأة إلا إذا عالجنا التمييز بين الجنسين، بحيث لا تقتصر معالجتنا على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية فحسب.

المرأة الريفية والفقر

يزداد الاعتراف بأن الفقر يتركز بكثافة في المناطق الريفية (٧٥ في المائة من العاملين من الفقراء في العالم يعيشون في مناطق ريفية)، وأن إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية الدولية يعتمد بقدر كبير على تحسين التنمية الزراعية والريفية. ووفقا لما أوردته منظمة العمل الدولية، فإن ٦٠ في المائة من العاملين من الفقراء هم نساء. ويشترك الفقر في أوساط العمال في كثير من الخصائص مع الفقر المدقع. وتعد غالبية الفقراء الريفيين مزارعين ذوي حيازات صغيرة (ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) أو عمالا زراعيين يكدون مقابل أجر (ولا سيما في جنوب آسيا).

وتعد المرأة الريفية العمود الفقري للزراعة في أنحاء كثيرة من العالم النامي. وهي تنتج نصف غذاء العالم، كما تنتج في بعض البلدان النامية ما يصل إلى ٨٠ في المائة من الغذاء. وعلى الصعيد العالمي، تشكل المرأة نسبة كبيرة من قوة العمل الزراعية. وبينما يُقدر أن العمل الزراعي الذي تضطلع به المرأة ينتج ٣٥ إلى ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، فإن المرأة الريفية لا تحظى سوى بقدر قليل من ملكية الأراضي.

صغار المزارعين والأمن الغذائي

ذكر المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، أوليفيه دي شاتر، أن ما يصل إلى ٣٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية تُفقد كل عام بسبب تدهور البيئة، أو بسبب تحويلها إلى الاستخدام الصناعي، أو التوسع الحضري، ويزداد الأمر سوءاً بسبب زيادة المنافسة بين المحاصيل الغذائية ومحاصيل الطاقة، وقيام مستثمرين من القطاع الخاص بالمضاربة في الأراضي الزراعية. وحذر أيضاً من أن صغار المزارعين يواجهون خطر الاستغلال بموجب الترتيبات التعاقدية الزراعية التي تُبرم مع شركات التصنيع أو التسويق، وأوصى باستحداث آليات يمكن أن تكفل مزيداً من العدالة في هذه الاتفاقات. ويشهد العالم وضعا تزداد فيه الضغوط على الأراضي والمياه بسرعة لم يسبق لها مثيل، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة إلى ملايين المزارعين وصيادي الأسماك والشعوب الأصلية، وحقهم في الغذاء (A/65/281).

وتصب أكبر الشركات العالمية للأعمال التجارية الزراعية بلايين الدولارات في براءات اختراع تطالب فيها بما تزعم أنها ”محاصيل قادرة على التكيف مع المناخ“. وهذه المحاصيل التي هي أبعد ما تكون عن مساعدة المزارعين على التكيف مع عالم يزداد احتراراً - وهو ما يعرف المزارعون فعلاً كيف يتعاملون معه - ستتيح للزراعة الصناعية أن توسع نطاق الزراعة الأحادية المحصول لتشمل الأراضي التي يزرعها حالياً مزارعون من الفلاحين الفقراء. وليس هذا النهج حلاً لمشكلة الجوع المتزايدة، ولكنه يغذي جشع الشركات فحسب.

ووفقاً لما أورده المقرر الخاص، فلن يكون متاحاً لصغار المزارعين الصعود في سلسلة القيمة، ينبغي تشجيعهم على تكوين تعاونيات يمكنها تجهيز الأغذية التي ينتجونها، وتغليفها وتسويقها. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يتمكن المزارعون من الوصول إلى الأسواق المحلية بما يكفل لهم عدم الاعتماد بشكل مفرط على مشتر واحد للسلعة لديه فرصة الوصول إلى السوق العالمية ويعمل أساساً بوصفه مراقباً لمنفذ الوصول إلى بلدان الشمال ذات القيمة العالية.

وقد حقق المزارعون الجامايكيون نجاحا في زراعة الخضروات في صوبات زراعية خلال السنوات العديدة الماضية. وهذا يعني أن بلدا سريعا التأثير بالمخاطر البيئية كان يستورد في ما مضى أكثر من نصف غذائه أصبح الآن في وضع يتيح له تصدير المواد الغذائية. وبالإمكان تكرار قصة النجاح تلك في بلدان أخرى لكي تتمكن من التمتع بالأمن الغذائي.

وعن طريق إنتاج الأغذية العضوية من بذور طبيعية، وإنتاج الأسماك على أيدي صغار الصيادين وتربية الأحياء المائية التقليدية وصيد الأسماك من الأنهار والبحيرات، يمكن لكل دولة أن تصبح مكتفية ذاتيا. وينبغي أن يمتلك صغار المزارعين الأراضي، وأن يمتلك صغار صيادي الأسماك المسطحات المائية، وأن يمتلك أفراد القبائل والشعوب الأصلية الغابات.

العولمة الاقتصادية والمرأة الريفية

يجب إعادة النظر في مسألة حرية حركة رأس المال بحيث تجني فئة قليلة أرباحا على حساب الأغلبية الساحقة ممن لا يملكون الاحتياجات الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية، حتى يمكن توفير قدر أكبر من العدالة لجميع الأطراف. وينبغي لجميع الحكومات أن تعطي أولوية للسيادة الغذائية وحماية البيئة.

وتتحكم الشركات الغنية المتعددة الجنسيات حاليا في إمدادات الأغذية. وباسم الربح، تستخدم تلك الشركات بذورا هجينة عالية الغلة، والاستنبتات والمبيدات المعالجة بالهندسة الجينية، الأمر الذي لا يجعل الغذاء ساما فحسب بل ويغرق المزارعين في الديون. وقد أبلغت الهند وحدها عن انتحار آلاف المزارعين.

وقد فقدت دول ومجتمعات سيادتها الغذائية لصالح التصنيع والاستنبتات بالتكنولوجيا العالية على أيدي الشركات المتعددة الجنسيات، كما أزاحت و/أو دمرت ثقافة الغالبية العظمى من صغار المزارعين والشعوب الأصلية.

أثر الهندسة الجيولوجية على المرأة الريفية

في هذه الفترة المتسمة بالبحث والتطوير التكنولوجي اللذين لم يسبق لهما مثيل، تكتسب الهندسة الجيولوجية أسبقية بوصفها حلا لأزمة المناخ. وتعد الهندسة الجيولوجية تلاعبا متعمدا بنظم الأرض بهدف تغيير المناخ، بما في ذلك استخدام تكنولوجيات ذات مخاطر عالية، مثل إطلاق جزيئات في الغلاف الجوي العلوي (الستراتوسفير) محاكاة للانفجارات البركانية (لحجب أشعة الشمس)، و "تسميد" المحيطات لتنمية العوالق المائية من أجل احتجاز الكربون.

وسيكون تأثير ذلك التلاعب المناخي على الزراعة محسوسا بوجه خاص على الفلاحين في الجنوب، كما أن العبث بالمحيطات من شأنه أن يدمر سبل عيش الآلاف في مجتمعات الصيد الصغيرة. وينبغي تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية للهندسة الجيولوجية قبل أن تسبب في أضرار لا يمكن تداركها على كوكبنا وسكانه، ولا سيما النساء والأطفال.

السياسات العامة والمرأة الريفية

يساعد توفير حصول المرأة على التثقيف في مجال الصحة الإنجابية وخدماتها على تمكين المرأة، ويمكن أن يعالج بعض الشواغل المتصلة بعدد السكان المتزايد في العالم. وينبغي أن نكفل إحداث تغييرات عميقة في السياسات والتشريعات تتسم بأنها شاملة للجميع. وقد أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي بأن المزارعات لم يتلقين سوى ٥ في المائة من خدمات الإرشاد الزراعي في جميع أنحاء العالم. وتدعو الحاجة إلى تعزيز وعي المرأة ومشاركتها في الحكومة وقيادة الأعمال التجارية من أجل الاستفادة من بديتها ومهاراتها لتحقيق النفع العام. ويجب أن تُعطى المرأة في المناطق الريفية الحق في الحصول على المعلومات.

وتعد المرأة أفقر الفقراء في بلدان كثيرة. وإذا وصلت برامج الدعم الاجتماعي إلى المرأة مباشرة، فسوف تستفيد الأسرة بأكملها. ونؤيد بقوة مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية بوصفها سياسة تكفل توفير الرعاية الكافية لجميع أفراد الأسرة وتؤدي إلى مستقبل عادل يتاح فيه الوقت والفرص للفتاة والصبي والمرأة والرجل لكي يتعلموا ويساهموا بجهدهم.

توصيات للأمم المتحدة والدول الأعضاء

- كفالة حد أدنى عام للحماية الاجتماعية للأشخاص الأقل نصيبا الذين يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار يوميا، ويبلغ عددهم ٦٣١ مليون نسمة. وكفالة أن تصل المنافع النقدية إلى المرأة مباشرة.
- ينبغي للحكومات أن تشجع صغار المزارعين واستخدام البذور التقليدية والاستنبات العضوي كوسيلة لتحقيق الأمن الغذائي والاستدامة.
- تجريم الاستيلاء على الأراضي وتنظيم استخدام شركات الأعمال التجارية الزراعية لأراضي صغار المزارعين من أجل "مخاصيل قادرة على التكيف مع المناخ".
- تأمين حقوق ملكية المرأة وسيطرتها على الموارد الطبيعية، وتعزيز تعاونيات المرأة الريفية وإمكانية وصولها لتسويق الغذاء الذي تنتجه من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

- يجب أن تكون السيادة الغذائية وتنظيم أسعار الأغذية من بين الأولويات الوطنية للجميع.

الاستنتاج

كما قالت هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "لدينا مسؤولية جماعية تجاه الأشخاص الأقل نصيباً بيننا اليوم وفي المستقبل في جميع أنحاء العالم، ومن واجبنا الأخلاقي أن نضمن ألا يكون الحاضر عدواً للمستقبل".

ملاحظة: أيدت هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس: المنظمة غير الحكومية للآباء الكرمليين، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة مريم العذراء المباركة، ومنظمة فيفات الدولية.